

ولا ينوى ظلمه .

﴿ باب ﴾

﴿ شهادة الصبيان ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن أبي أيوب الخزاز قال : سألت إسماعيل بن جعفر متى تجوز شهادة الغلام ؟ فقال : إذا بلغ عشر سنين قال : قلت : ويجوز أمره ؟ قال : **فقال : إن رسول الله ﷺ دخل بعائشة وهي بنت عشر سنين وليس يدخل بالجارية حتى تكون امرأة فإذا كان للغلام عشر سنين جاز أمره و جازت شهادته**

٢ - علي ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام :

أولى .



وقوله عليه السلام : « ولا ينوى » إما بالبناء للمجهول أو بالبناء للفاعل ويكون ضمير الفاعل راجعاً إلى صاحب الحق بل ينوى الأداء عند اليسار ، ويجوز إذا لم ينو الظلم أيضاً لا يجوز الشهادة ، لأنه مخير بعيد ، ويحتمل إرجاع الضمير إلى جنس الشاهد الاردبيلي ولا ينوى بالتاء المثناة الفوقانية ، قال فيه مفعولاً له ، و التوى الهلاك أى لا يهلك مال المؤمن المخالف ، ولا يخفى ما فيه من التعسف .

باب شهادة الصبيان

الحديث الاول : صحيح .

ولعل ذكرهم لهذا القول المبني على القياس الباطل من اسماعيل لبيان عدم قابليته للإمامة .

الحديث الثاني : حسن .

سلط على عتبة كلباً من كلابك » فتناوله الأسد من بين أصحابه ، و تزوجها بعده بالمدينة عثمان بن عفان فولدت له عبدالله ومات صغيراً ، نقره ديك على عينيه فمرض ومات ، و توفيت بالمدينة زمن بدر ، فتخلف عثمان على دفنها ، و منعه ذلك أن يشهد بدرأ ، و قد كان عثمان هاجر إلى الحبشة و معه رقية ، و أمّا أم كلثوم فتزوجها أيضاً عثمان بعد اختها رقية و توفيت عنده ، و أمّا فاطمة عليها السلام فستفرد لها بابا فيما بعد إنشاء الله ، ولم يكن لرسول الله ﷺ ولد من غير خديجة إلا إبراهيم بن رسول الله ﷺ من مارية القبطية ، و ولد بالمدينة سنة ثمان من الهجرة و مات بها ، وله سنة وستة أشهر و أيام ، و قبره بالبقيع .

و الثانية : سودة بنت زمعة ، و كانت قبله عند السكران بن عمرو فمات عنها بالحبشة مسلماً .

و الثالثة : عايشة بنت أبي بكر ، تزوجها بمكة وهي بنت سبع ، ولم يتزوج بكرأ غيرها ، و دخل بها وهي بنت تسع لسبعة أشهر من مقدمه المدينة ، و بقيت إلى خلافة معاوية .



و الرابعة : أم شريك التي وهبت لبنت دودان بن عوف بن عامر ، و كانت قبله عنده له شريكا .

و الخامسة : حفصة بنت عمر بن الخطاب ابن عبدالله بن حذافة السهمي ، و كان رسول ولا عقب له ، و ماتت بالمدينة في خلافة عثمان و السادسة : أم حبيبة بنت أبي سفيان ابن جهش الأسدي فهاجر بها إلى الحبشة رسول الله ﷺ بعده ، و كان وكيله عمرو بن

﴿باب﴾

﴿ان الصغار اذا زوجوا لم

١ - محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ؛
 عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن الحكم ، عن أبي عبد الله -
 إنا تزوج صبياننا وهم صغار ، قال : فقال : إذا تزوجوا

﴿باب﴾

﴿الحد الذي يدخل بالمرء

١ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن
 الكريم بن عمرو ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال
 تسع سنين أو عشر سنين .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن
 أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال : إذا تزوج الرجل
 الجارية وهي صغيرة فلا يدخل بها حتى يأتي لها تسع سنين .

باب ان الصغار اذا زوجوا لم يأتلفوا

الحديث الاول : حسن كالصحيح .

باب الحد الذي يدخل بالمرأة فيه

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

و لعل الترديد لأن كثيراً من الجوارى يتضررن بالجماع قبل العشر .

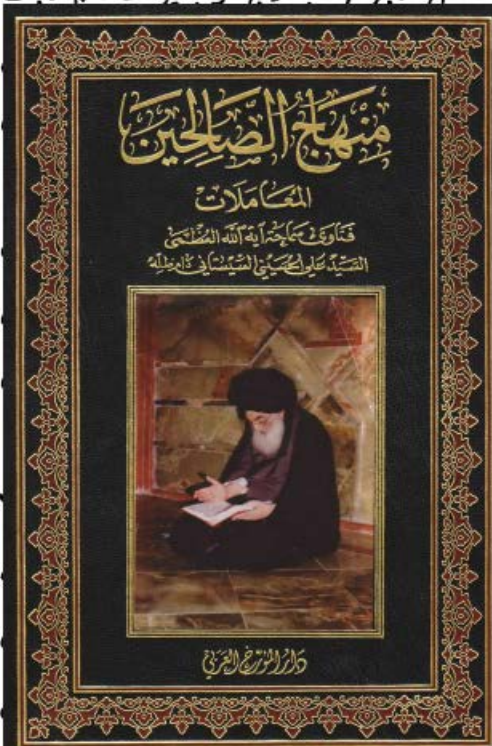
الحديث الثاني : صحيح .

مسألة ٧: يُستحب السعي في التزويج والشفاعة فيه وإرضاء الطرفين .

مسألة ٨: لا يجوز وطء الزوجة قبل إكمال تسع سنين ، دوماً كان

النكاح أو منقطعاً ، وأما سائر الاستمتاعات كاللمس بشهوة والتقبيل والضم والتفخيذ فلا بأس بها ، ولو وطئها قبل إكمال التسع ولم يفضها لم يترتب عليه شيء غير الائتم على الاقوى ، - والافضاء هو التمزق الموجب لاتحاد مسلكي البول والحيض أو مسلكي الحيض والغائط أو اتحاد الجميع - ولو افضاها لم تخرج عن زوجيته ، فتجري عليها احكامها من التوارث وحرمة الخامسة وحرمة اختها معها وغيرها ، ولكن قيل : يحرم عليه وطؤها ابداً . إلا

أن الاقوى خلافه ، ولا سيما إذا اندمل الجرح - بعلاج أو غيره - نعم تجب



عليه دية الافضاء ، وهي دية

المشهور ، ولا يخلو عن وجه

نشزت أو طلقها ، بل وإن تزو

ولو دخل بزوجه بعد إك

الدية ، ولكن الاحوط وجوب

التسع ، ولو افضى غير الزوجة

في عدم ثبوت الحرمة الأبدية

مسألة ٩: لا يجوز ترك

لعذر كالخرج أو الضرر ، أو مع

والاحوط عدم اختصاص الحكم

الاحوط عدم اختصاصه بالحاض

دون عذر شرعي إذا كان يفوت على الزوجة حقها ، ولا سيما إذا لم يكن